

وتقوم هذه الفرضية على التساؤل الرئيس حول مدى توافق وتأصيل الوساطة الجنائية في ضوء التشريعات القانونية والنصوص الشرعية. تنبثق الفرضية من فرضية أساسية تُطرح للتحقق منها